تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

الهجرة غير الشـــــرعية وتحديات تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011

أ. فاطمة عُمر المحـــروق*
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية /صرمان جامعة صبراتة – ليبيا
fatima.almahrouq@eco.sabu.edu.ly
0009-0002-3497-122x
تاريخ الارسال 2026/4/15م تاريخ القبول 2026/8/1م

Irregular Migration and the Challenges of Achieving Political Stability in Libya after 2011

Fatima Omar Almahrouq
fatima.almahrouq@eco.sabu.edu.ly

Abstract:
This study examines the phenomenon of irregular migration in Libya during the post-2011 period, by analyzing the political and security factors that have contributed to its growth, alongside the challenges it poses to achieving political stability in the country. The study reveals that the collapse of state institutions, political fragmentation, weak border control, and ongoing armed conflict have created an environment conducive to the spread of irregular migration, which has negatively impacted internal security, state legitimacy, and the efficiency of official institutions in enforcing the law. The findings also indicate that patterns of irregular migration vary, including temporary transit, semi-permanent residence, and informal employment, in addition to human trafficking and smuggling. In light of these findings, the study recommends the development of integrated policies for managing migration, including rebuilding state institutions,

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

consolidating principles of good governance, strengthening border control, enhancing security cooperation, and addressing the economic and social drivers of irregular migration, thereby contributing to the establishment of sustainable political stability in Libya .

Keywords:
Irregular migration - Libya - Political stability - Internal security - Human trafficking - Armed conflict - State institutions.

الملخـــــــــــص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا خلال المرحلة التي أعقبت عام 2011، من خلال تحليل العوامل السياسية والأمنية التي أسهمت في تنامي هذه الظاهرة، إلى جانب التحديات التي تمثلها أمام تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، وتكشف الدراسة أن انهيار مؤسسات الدولة، والانقسام السياسي، وضعف الرقابة على الحدود، واستمرار النزاع المسلح، شكّلت بيئة ملائمة لانتشار الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي أثر سلباً على الأمن الداخلي، وشرعية الدولة، وكفاءة المؤسسات الرسمية في إنفاذ القانون، كما تشير النتائج إلى أن أنماط الهجرة غير الشرعية تتنوع بين العبور المؤقت، والإقامة شبه الدائمة، والعمل غير النظامي، إلى جانب تهريب البشر والاتجار بهم. وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بوضع سياسات متكاملة لإدارة ملف الهجرة، تشمل إعادة بناء مؤسسات الدولة وترسيخ مبادئ الحوكمة، وضبط الحدود، ودعم التعاون الأمني، ومعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، بما يسهم في إرساء استقرار سياسي مستدام في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية – ليبيا - الاستقرار السياسي - الأمن الداخلي - تهريب البشر - النزاع المسلح - مؤسسات الدولة.

المقدمـــــة:

تُعدّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أخطر القضايا التي تواجه العالم المعاصر، لما لها من تداعيات متعددة الأبعاد، تمس الجوانب الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ولا تقتصر آثارها على دولة بعينها، بل تمتد لتطال دول العبور والاستقبال على حدّ سواء، وترتبط هذه الظاهرة بعوامل الطرد والجذب؛ إذ تمثل البيئات التي تعاني من الفقر، وضعف التنمية، وغياب فرص العمل، وعدم الاستقرار السياسي والأمني عوامل طرد رئيسة، في حين تشكل البيئات الأكثر استقرارًا

اقتصاديًا وسياسيًا، وما توفره من فرص العيش والعمل، عوامل جذب للمهاجرين. كما تتسم الهجرة غير الشرعية باتساع نطاقها الجغرافي، وتنوع الفئات المنخرطة فيها، من دون ارتباطها بمستوى تعليمي أو اجتماعي محدد.

وتُعد ليبيا من أكثر الدول تأثرًا بهذه الظاهرة، نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي شمال القارة الإفريقية وإطلالتها على البحر المتوسط، ما جعلها بلدًا مصدرًا للهجرة وبلد عبور رئيساً في الوقت نفسه للمهاجرين غير النظاميين القادمين من إفريقيا، جنوب الصحراء باتجاه أوروبا، وقد تعزز هذا الدور بصورة ملحوظة بعد عام 2011، في ظل التحولات السياسية والأمنية العميقة التي شهدتها البلاد.

ويُعد ملف الهجرة غير الشرعية أحد أبرز التحديات التي واجهت الدولة الليبية خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة 17 فبراير 2011، حيث أسهم تراجع سلطة الدولة، وضعف السيطرة على الحدود، وتفكك المؤسسات الأمنية، في خلق بيئة ملائمة لتنامي الهجرة غير النظامية وشبكات التهريب، والاتجار بالبشر، وعلى الرغم من تبني الحكومات المتعاقبة جملة من السياسات والإجراءات الأمنية لمواجهة هذه الظاهرة، فضلًا على التعاون مع أطراف إقليمية ودولية، فإن الهجرة غير الشرعية لا تزال تمثل تهديدًا مباشراً للأمن الوطني والاستقرار السياسي، كما تلقي بظلالها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعلاقات ليبيا الخارجية. (1)

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، بعد عام 2011، من خلال دراسة أنماطها المختلفة، والكشف عن العوامل السياسية والأمنية والمؤسسية التي أسهمت في تناميها، وتحليل انعكاساتها على الاستقرار السياسي وبناء الدولة في المرحلة الانتقالية، كما تسعى الدراسة إلى تقييم فاعلية السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية، ورصد أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية في ظل الواقع السياسي والأمني، بما يتيح تقديم مقترحات عملية، تسهم في الحد من هذه الظاهرة، وترسيخ مسار الاستقرار السياسي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا وحساسية في المشهد الليبي الراهن، لما لظاهرة الهجرة غير الشرعية من تأثير مباشر في الأمن الداخلي، وسيادة الدولة، وفاعلية مؤسساتها، فضلًا على انعكاساتها الإقليمية والدولية، كما تكتسب الدراسة أهميتها من محاولتها الربط بين الهجرة غير الشرعية والتحولات السياسية والأمنية والمؤسسية في ليبيا بعد عام 2011، وهو ما يمكن من سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية المتعلقة بهذا الموضوع. وفضلا على ذلك، توفر الدراسة

إطارًا تحليلياً، يمكن أن يفيد صناع القرار والباحثين والمهتمين في صياغة سياسات أكثر تكاملًا، لإدارة ملف الهجرة، وبما يراعي متطلبات الاستقرار السياسي وحماية حقوق الإنسان.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

انطلاقًا مما سبق، وفي ضوء التحولات السياسية والأمنية والمؤسسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، يبرز تناقض واضح بين تصاعد الاهتمام الرسمي والدولي بملف الهجرة غير الشرعية، واعتباره أولوية أمنية وسياسية، وبين استمرار تفاقم هذه الظاهرة على أرض الواقع، ويعكس هذا التناقض قصورًا في فاعلية السياسات العامة والمؤسسات المعنية، وتأثيرًا مباشرًا لحالة الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة، فضلًا على الضغوط والتفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بإدارة ملف الهجرة، كما تتجلى المشكلة البحثية في ندرة الدراسات التي تناولت الهجرة غير الشرعية في ليبيا من منظور تحليلي شامل، يربط بين أنماط الهجرة، والعوامل السياسية والأمنية والمؤسسية التي توضح أسبابها، وتداعياتها على مسار الاستقرار السياسي وبناء الدولة في مرحلة ما بعد 2011.

وفي ضوء ما سبق ، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى لعبت التحولات السياسية والأمنية والمؤسسية في ليبيا منذ عام 2011 دوراً في تزايد الهجرة غير الشرعية؟ وما هي انعكاساتها على الاستقرار السياسي في ظل محدودية فاعلية السياسات العامة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

1- ما أنماط الهجرة غير الشرعية السائدة في ليبيا بعد عام 2011؟

2- ما العوامل السياسية والأمنية والمؤسسية التي أسهمت في تنامي هذه الظاهرة؟

3- كيف انعكست الهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي وشرعية الدولة وفاعلية مؤسساتها؟

4- ما أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية؟

5- ما السبل الممكنة للحد من هذه الظاهرة بما يدعم مسار الاستقرار السياسي في ليبيا؟

مفاهيم الدراسة:

1-الهجرة غير الشرعية: تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال الأفراد إلى دولة أخرى دون استيفاء الشروط القانونية والاشتراطات التي تفرضها الدولة المستقبلة، سواء كانت هذه الوسائل برية أو بحرية أو جوية.(2) وتشمل الأشخاص الذين يسعون

للوصول إلى دول أخرى لأسباب اقتصادية، واجتماعية، أو سياسية من دون الحصول على تصاريح قانونية، وفي الواقع الليبي، تمثل ليبيا دولة عبور رئيسة للمهاجرين غير النظاميين، المتجهين نحو أوروبا، مما يزيد من التحديات الأمنية والسياسية داخل البلاد. (3)

2- الاستقرار السياسي: حالة من التوازن والاستمرارية في أداء النظام السياسي، تقوم على قدرة مؤسسات الدولة على إدارة الشأن العام بفاعلية، وضبط الصراعات الداخلية، وضمان حدٍّ أدنى من الأمن والنظام، بما يسمح باستمرار السلطة السياسية وتحقيق متطلبات التنمية.(4)

3- تحديات تحقيق الاستقرار السياسي: تشير تحديات تحقيق الاستقرار السياسي إلى الصعوبات التي تواجه الدولة في إرساء التوازن السياسي والأمني، منها ضعف السيطرة على الحدود، وتفشي شبكات تهريب المهاجرين، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تدفق المهاجرين، وتداعيات الانقسامات السياسية الداخلية، وتُعد هذه التحديات محور دراسة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011، حيث تؤثر مباشرة في قدرة الدولة على إدارة الشأن العام وضمان الأمن والاستقرار.(5)

حدود الدراسة:

أولاً ـ الحدود الزمنيـــة: تركز هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 17فبراير 2011، تاريخ اندلاع الثورة الليبية، وحتى الوقت الراهن، و تم اختيار هذه الفترة لدراسة تأثير الهجرة غير الشرعية على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال مرحلة التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية التي أعقبت الثورة، والتي شهدت تزايداً ملحوظاً في تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

ثانياً ـ الحدود الموضوعية: تتمحور الدراسة حول الهجرة غير الشرعية في ليبيا وارتباطها بـ تحديات تحقيق الاستقرار السياسي .وتركز على الصعوبات التي تواجه الدولة الليبية في ضبط الحدود، إدارة أزمة المهاجرين، وتأثير هذه الظاهرة على الأمن الداخلي والاستقرار السياسي، مع استبعاد الهجرة القانونية أو التنقل الداخلي للمواطنين.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة، من خلال تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتطبيقها على الحالة الليبية بعد عام 2011، بوصف ليبيا إحدى الدول

المحورية ضمن مسارات الهجرة غير النظامية في منطقة شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط، وما ارتبط بذلك من تحديات سياسية وأمنية ومؤسسية، أثّرت في مسار الاستقرار السياسي.

كما استعانت الدراسة بـ المنهج الوصفي التحليلي لوصف أنماط الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وتحليل العوامل السياسية والأمنية المفسِّرة لتناميها، مثل انهيار مؤسسات الدولة، والانقسام السياسي، وضعف السيطرة على الحدود، واستمرار النزاع المسلح، إلى جانب تحليل التحديات الأمنية والمؤسسية التي فرضتها هذه الظاهرة على الدولة الليبية.

وإلى جانب ذلك، تم توظيف المنهج التحليلي في دراسة انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي، وشرعية الدولة، وقدرتها على فرض القانون، وربطها بتعثر تحقيق الاستقرار السياسي، وصولاً إلى استنتاجات علمية تفسر أبعاد الظاهرة واقتراح جملة من المقترحات التي تهدف إلى الحد من الهجرة غير النظامية، ودعم مسار بناء الدولة في ليبيا.

الدراسات السابقة:

ـ دراســـــة : صلاح مصطفى الأمين (2025) بعنوان: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتحولات الديمغرافية في ليبيا ، وهدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تدفقات الهجرة غير الشرعية، والتغيرات الديمغرافية التي شهدها المجتمع الليبي، خاصة بعد سنة 2011، مع التركيز على آثارها السكانية والاجتماعية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات السكانية والمؤشرات الديمغرافية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

ـ أن الهجرة غير الشرعية أسهمت في إحداث اختلالات ديمغرافية في بعض المناطق الليبية.

ـ أن هذه التحولات الديمغرافية تُشكّل أحد العوامل غير المباشرة المؤثرة في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ـ دراســـــة : محمد محمد الأمين الخليل (2025) بعنوان: جنوب غرب ليبيا وتداعيات الهجرة غير الشرعية: إقليم فزان نموذجاً ، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المناطق الحدودية، وبخاصة إقليم فزان، باعتباره أحد أهم مسارات الهجرة. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المكاني. وأظهرت النتائج أن:

ـ ضعف السيطرة الأمنية في الجنوب كان سببا في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
ـ الهجرة غير الشرعية شكّلت عبئاً أمنياً وسياسياً على الدولة الليبية وأسهمت في تعقيد جهود الاستقرار.

ـ دراســـــة : إسراء الهادي بلقاسم وشذى أحمد الهادي (2025) بعنوان: الهجرة غير الشرعية كمتغير مؤثر في مسار الاستقرار السياسي الليبي بعد 2011، هدفت الدراسة إلى تحليل الهجرة غير الشرعية بوصفها متغيراً مستقلاً مؤثراً في مسار الاستقرار السياسي في ليبيا خلال مرحلة ما بعد 2011. واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن:

ـ تفاقم الهجرة غير الشرعية أثر في قدرة الدولة على بسط سيادتها.
ـ ارتبطت الهجرة غير النظامية بتوسع الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة، مما أدى إلى آثار سلبية على الاستقرار السياسي

ـ دراســـــة : شهرزاد فكيري (2018) بعنوان: ليبيا بين تهريب الأشخاص والهجرة السرية: الواقع والمخاطر . سعت الدراسة إلى تحليل ظاهرة تهريب الأشخاص باعتبارها وجهاً ملازماً للهجرة غير الشرعية في ليبيا. واستخدمت المنهج التحليلي القانوني- الأمني . وخلصت إلى أن:

ـ شبكات التهريب تُضعف مؤسسات الدولة، وتحدّ من قدرتها على فرض القانون.
ـ استمرار هذه الظاهرة يشكّل تهديداً مباشراً للاستقرار السياسي والأمني.

ـ دراســـــة: طه الكوني (2025) بعنوان: الهجرة غير الشرعية في ليبيا: مقاربة قانونية وأمنية لفهم السياق واقتراح الحلول ، وهدفت الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني والأمني المنظم للهجرة غير الشرعية في ليبيا. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ومن أبرز نتائجها:

- قصور التشريعات، وتعدد السلطات بعد 2011 أسهما في تفاقم الظاهرة.
- غياب الحوكمة القانونية شكّل عائقاً أمام تحقيق الاستقرار السياسي.

ـ دراســـــة : سعيد عمار محمد الكيلاني (2025) بعنوان: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا: دراسة بين التأصيل والأسباب. وهدفت الدراسة إلى بيان أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن:

- الهجرة غير الشرعية تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي.
- هذا التهديد انعكس سلباً على الاستقرار السياسي ووحدة القرار السيادي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المختارة، يتبين أن أغلبها تناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، مع التركيز على آثارها وانعكاساتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصة في مرحلة ما بعد سنة 2011، وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج الملائم لدراسة مثل هذه الظواهر المركبة.

وقد أسهمت الدراسات السابقة في إثراء الدراسة الحالية، من حيث تأصيل إطارها النظري، وبلورة إشكاليتها البحثية، وتحديد أهدافها، فضلاً على الاستفادة من نتائجها في تفسير الظاهرة وتحليلها، وفي المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى التأكيد على أن هناك علاقة بين الهجرة غير الشرعية وتحديات تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011، بما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة بصورة جزئية أو غير مباشرة.

هيكلية الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية وتحديات تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا بعد سنة 2011، ومعالجة الإشكالية الرئيسة، والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، من خلال مبحثين رئيسين، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، حيث تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والظرفي للهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد 2011

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية وأنماطها في ليبيا.

المطلب الثاني: العوامل السياسية والأمنية المفسرة لتنامي الهجرة غير الشرعية بعد 2011. المبحث الثاني: تحديات الهجرة غير الشرعية أمام تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا . المطلب الأول: التحديات الأمنية والسياسية الداخلية. المطلب الثاني: التحديات المؤسسية والخارجية أمام تحقيق الاستقرار السياسي والمقترحات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول ــ الإطار المفاهيمي والظرفي للهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد 2011:

المطلب الأول ــ مفهوم الهجرة غير الشرعية وأنماطها في ليبيا:

تُعدّ الهجرة ظاهرة إنسانية واجتماعية قديمة قدم الإنسان نفسه، وتعني التنقل والترحال من مكان إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى، ويكون ذلك عادةً طوعا بغرض الإقامة،

أو تحقيق أهداف محددة، وللفهم الأدق لمفهوم الهجرة غير الشرعية، أو السرية، أو غير النظامية، أو غير القانونية، من الضروري أولًا التطرق إلى مفهوم الهجرة الشرعية بمفهومها العام.

1- مفهوم الهجرة لغة تعني الهجرة لغةً: الاغتراب والخروج من مكان إلى آخر ؛ والتنقل بين الدول، للعيش وتحقيق غاية معينة.

2- مفهوم الهجرة في اللغة الإنجليزية :يحمل مفهوم الهجرة في اللغة الإنجليزية ثلاثة أبعاد:

ـ من زاوية الدول المصدرة :يشير إلى الرحيل أو النزوح ؛ لأسباب طبيعية أو نزاعات، ويرتبط بمفهوم اللاجئين.

ـ من زاوية الدول المستقبلة :يشير إلى التوطين، حيث تهتم الدولة المستقبلة بالهدف من الهجرة، وطبيعة المهاجرين.

ـ من الزاوية العالمية :يعني الانتقال من بلد إلى آخر، بغض النظر عن الهدف النهائي.

3- مفهوم الهجرة في اللغة الفرنسية

Immigrant / Migrant هو الشخص الذي ينتقل من دولة إلى أخرى بغرض الإقامة فيها.

وفي الموسوعة الحرة (Wikipedia) ، تُعرف الهجرة بأنها : ترك الشخص مكان إقامته وانتقاله للعيش في مكان آخر لفترة طويلة. وأما في الموسوعة السياسية، فيُقصد بها الانتقال الجغرافي أو المكاني، لفرد أو جماعة من مكان إلى آخر.

وفي تقرير التنمية البشرية 2009، تُعرف الهجرة بأنها التحرك البشري عبر الحدود الدولية، والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة الأصلية المعتادة، ويشير التقرير إلى أن المهاجر هو من يغير محل إقامته المعتاد، سواء بالتحرك إلى منطقة، أو مقاطعة، أو بلدية أخرى داخل بلده الأصلي.

وبسبب تعدد هذه التعريفات واختلاف زوايا النظر بين الباحثين والمفكرين، يصبح من الصعب التوصل إلى تعريف موحد ودقيق للهجرة.

4. **تعريف الهجرة غير الشرعية :** الهجرة غير الشرعية هي تنقل الأشخاص إلى دول أخرى، بطريقة غير قانونية وسرية، باستخدام وسائل غير مشروعة للدخول، غالبًا يكون بالتعاون مع شبكات تهريب وجريمة منظمة.

وقد تم تعريفها من قبل جهات عدة علمية وقانونية على النحو الآتي:

ـ المكتب الدولي للعمل :(BIT) يعرف المهاجر غير الشرعي بأنه كل شخص يدخل

بلداً غير بلده، أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون الترخيص القانوني اللازم، ويُعد مهاجرًا غير شرعي، أو بدون وثائق، أو في وضعية غير قانونية.

ـ المفوضية الأوروبية :(SAID) تشير إلى كل دخول إلى دولة عضو (أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أو أي دولة طرف في الاتفاقيات الدولية المنظمة للهجرة)عن طريق البر، أو البحر، أو الجو بطريقة غير قانونية، غالبًا عبر وثائق مزورة، ومن خلال شبكات الجريمة المنظمة.

ـ المنظمة الدولية للعمل :(OIT) تعد الهجرة غير الشرعية، أي حركة لمهاجرين تخالف الشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية، والقوانين الوطنية للدولة المستقبلة.

ـ المشرع الجزائري (الأمر رقم 66-211 الصادر في 21 جويلية 1966) :يُعرفها على أنها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية، أو باستخدام وثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل.

استخلاصاً من التعاريف السابقة، يمكن صياغة تعريف عملي للهجرة غير الشرعية وهو:

هي دخول الفرد إلى بلد ما بشكل سري وغير قانوني، سواء عبر الممرات البحرية أو الجوية أو البرية، وقد تبدأ الهجرة بشكل قانوني ثم تتحول إلى غير شرعية بعد انتهاء مدة الإقامة المسموح بها، ليصبح المهاجر مقيمًا غير شرعي.(6)

ومما يجدر ذكره أن كلمة "هجرة" في اللغة الإنجليزية تعادل ثلاثة مصطلحات مجتمعة، وتشير إلى عملية الانتقال أو الهجرة المخطط لها، فإذا كانت الحركة من بلد المنشأ، فهي تمثل حركة الهجرة الخارجية، أي الانتقال إلى الخارج، كما تعني الكلمة أيضاً وصول المهاجرين واستقرارهم الفعلي في الدولة المضيفة، وكذلك الانتقال من مكان إلى آخر بغرض الإقامة سواء بشكل دائم أو مؤقت، ووفقاً لقاموس المصطلحات الجغرافية والقاموس الديموغرافي الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، تُعرف الهجرة بأنها نوع من حركة السكان، من إقليم يُعرف باسم موطن المنشأ أو مكان المغادرة، إلى إقليم آخر يُعرف باسم موطن الوصول أو مكان المقصد، متبوعاً بتغيير في مكان الإقامة.(7)

وفي السياق ذاته فإن متغيرا جديدا دخل في السنوات الأخيرة ،عرف الهجرة غير الشرعية بأنها: الهجرة خارج الأطر التنظيمية للدولة المرسلة (منطقة الطرد، أو دولة العبور، أو الدولة المستقبلة للمهاجرين منطقة الجذب). فمن وجهة نظر الدولة المستقبلة، فإن الإطار التنظيمي يتضمن الدخول أو الإقامة أو العمل بصورة قانونية

في البلاد، أما من وجهة نظر الدولة المرسلة، فهي تنطوي على مخالفة اللوائح والقوانين في حالات مثل قيام الشخص بعبور الحدود الدولية من دون جواز سفر صالح، أو وثائق سفر، أو غير مستوفٍ الشروط الإدارية لمغادرة البلاد، إلا أن المصطلح يرتبط أكثر بحالات تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية.(8)

المفاهيم المتداخلة بالهجرة غير الشرعية:

استنادًا إلى التعريف السابق لمفهوم الهجرة، يصبح من الضروري تحديد الفروقات بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات الصلة، لتجنب الالتباس، فالمهاجر يختلف عن المتنقل، إذ تتضمن الهجرة بالضرورة انتقال من مكان الإقامة بما يشمل نقل حياة الفرد بالكامل إلى موقع جديد، بينما قد يكتفي المتنقل بتغيير مسكنه، مع استمرار ممارسته لأنشطته وحياته المعتادة في مكان الإقامة الأصلي. كما يختلف مفهوم الهجرة عن النقل الاجتماعي، الذي يشير إلى انتقال الفرد من مركز اجتماعي أو اقتصادي إلى آخر، وقد يتم هذا التحول داخل نفس المنطقة الجغرافية من دون الحاجة لتغيير مكان الإقامة.

اللجوء :يُقصد به اضطرار الفرد لمغادرة وطنه، بسبب تغير نظام الحكم، (ثورةً، أو انقلاباً) هربًا من الإرهاب أو الاضطهاد لأسباب دينية، أو سياسية، أو عقيدية، أو عنصرية، مع اختيار دولة أخرى للإقامة بشكل مؤقت أو دائم إلى حين زوال سبب اللجوء.

النزوح :هو انتقال الشخص من مكان إقامته داخل حدود دولته من دون عبور الحدود الدولية، مع بقائه تحت حماية الدولة وسيادتها، مع الإشارة إلى أن النازح لا يتمتع بوضع قانوني خاص، كما هو الحال مع اللاجئين.

تجارة البشر :تشمل أي نشاط يستغل الأشخاص، من خلال السيطرة عليهم، أو نقلهم، أو إيوائهم باستخدام القوة، أو التهديد، أو القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو استغلال السلطة، أو حالة الضعف، أو عبر تقديم أو قبول مزايا مالية، بهدف استغلالهم في الدعارة، أو العمل القسري، أو الاسترقاق، أو استغلال أعضاء الجسم، أو أي ممارسات مشابهة.

تهريب البشر :يعرف وفق بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بأنه تنظيم دخول شخص إلى دولة طرف لا يكون من رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها، بغرض الحصول على منفعة مالية أو مادية بشكل مباشر أو غير مباشر.

الهجرة القسرية :هي حركة هجرة تتسم بالإجبار والضغط، بما في ذلك التهديد للحياة أو لسبل العيش، وقد تنشأ نتيجة أسباب بشرية أو طبيعية، مثل اللجوء أو النزوح بسبب الكوارث الطبيعية أو الكيميائية أو النووية أو المشروعات التنموية.

التسلل :يشير إلى الدخول غير القانوني إلى حدود الدولة، ويشبه الهجرة غير الشرعية في بعض مظاهره، إلا أن دوافعه تختلف، فقد تكون أهدافه أمنية أو استخباراتية، وفي هذه الحالة لا يُصنّف الفاعل مهاجراً غير شرعي.

الهجرة الشرعية :هي الانتقال من دولة إلى أخرى عبر المعابر الرسمية، مع الالتزام بالإجراءات القانونية والإدارية، مثل الحصول على التأشيرات، واستيفاء شروط الدولة المستقبلة. وتعد هذه الهجرة منظمة ومخططًا لها، غالبًا في إطار تنفيذ خطط التنمية الوطنية، ويضمن الالتزام بالقوانين سلامة العملية لكل من المهاجر والدولة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول: إن **الهجرة غير الشرعية** هي عكس الهجرة الشرعية، وقد ظهر مصطلحها حديثًا مقارنة بمفهوم الهجرة التقليدي، ويرجع ذلك إلى الظروف التاريخية، حيث كانت الدول الأوروبية تستقطب العمالة الوافدة من دول الجنوب، بعد الحرب العالمية الثانية لدعم جهود التنمية، إلا أن تراجع النمو الأوروبي، والأزمة البترولية عام 1974 دفعت الدول المستقبلة إلى تشديد سياساتها، ما أدى إلى غلق الهجرة الشرعية، وظهور الهجرة غير الشرعية، التي تفاقمت بشكل ملحوظ، خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين.(9)

أنماط الهجرة غير الشرعية في ليبيا:

تُعدّ ليبيا واحدة من أبرز النقاط الاستراتيجية لعبور المهاجرين غير الشرعيين من دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا، نتيجة لموقعها الجغرافي الفريد، وتفكك مؤسساتها الأمنية بعد 2011 وتتنوع أنماط الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين عبور مؤقت، وإقامة شبه دائمة، وعمل غير نظامي، والاتجار بالبشر، حيث تتداخل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية مع استغلال شبكات التهريب والفوضى الأمنية وفهم هذه الأنماط يُعدّ أساساً لتحديد السياسات الفعّالة للحد من الهجرة غير النظامية، وحماية حقوق المهاجرين. (10) **ومن أهم هذه الأنماط:**

1- نمط الهجرة عبر ليبيا بجعلها نقطة عبور:

أحد أهم أنماط الهجرة غير الشرعية في السياق الليبي هو العبور نحو أوروبا أو دول أخرى عن طريق ليبيا، في هذا النمط، لا يُنظر إلى ليبيا على أنها مكان وصول نهائي، بل محطة انتقال بين دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول شمال المتوسط، إذ يستخدم

المهاجرون شبكات مهربين لنقلهم عبر الأراضي الليبية إلى السواحل، ثم عبور البحر المتوسط في اتجاه دول أوروبا مثل إيطاليا. وقد أسهم الصراع الداخلي وتفكك مؤسسات الدولة منذ 2011 في تحويل ليبيا إلى مركز رئيسٍ لهذه الحركة العابرة. (11)

2- نمط الإقامة المؤقتة والاستقرار داخل ليبيا :

جانب آخر مهم من الهجرة غير الشرعية في ليبيا هو إقامة المهاجرين داخل حدودها لفترات طويلة دون نية واضحة للوصول إلى وجهة نهائية، سواء للعمل غير الرسمي أو انتظار فرصة العبور ومع مرور الوقت، يتحول بعض المهاجرين إلى جزء من المجتمعات المحلية بشكل غير رسمي ما يعكس نمطًا من الهجرة التي لا تقتصر على المرور بل تشمل البقاء المؤقت أو شبه الدائم داخل ليبيا، ويتجسد ذلك في تزايد أعداد المهاجرين في المدن الليبية وتداخلهم في السوق غير الرسمي، والأنشطة الاقتصادية غير المنظمة.(12)

3- نمط التهريب والاتجار بالبشر:

تُعد شبكات تهريب الأشخاص، والاتجار بالبشر في ليبيا أحد أنماط الهجرة غير الشرعية الأكثر خطورة وتعقيداً، حيث أصبحت تجارة تهريب البشر نشاطًا اقتصاديًا، يعكس تنافسي مجموعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة المشاركة في هذه العملية، مثل المجموعات المسلحة غير النظامية والكتائب التي ينتمي بعضها إلى سلطات الدولة والقبائل والعصابات المسلحة، وحتى الجماعات الجهادية، وقد تعددت طرق التهريب وخطوطه بحيث أضحت ليبيا حالة معقدة لمجموعة من الوظائف المتداخلة مع صناعة تهريب البشر، كما أنها تعكس مدى صعوبة نجاح سياسات مكافحة الفساد في ظل سلطات حكومية ضعيفة ومنقسمة.(13)

4- نمط العمالة غير النظامية :

الهجرة غير الشرعية في ليبيا تتضمن أيضًا العمالة غير النظامية، التي يدخل من خلالها الأفراد للعمل داخل اقتصاد غير رسمي من دون تصاريح قانونية وهذه العمالة تظهر بوضوح في دراسات ميدانية وتحليلية لظاهرة الهجرة في ليبيا، حيث يقبل المهاجرون بأعمال غير رسمية وظروف عمل سيئة، بسبب ضعف الرقابة القانونية، ويتنافسون مع القوى العاملة المحلية في بعض القطاعات، مما يزيد من تعقيد المشهد الاجتماعي والاقتصادي، وتشير الأبحاث إلى أن هؤلاء العمال غالبًا ما يعملون في مجالات غير منظمة، ويواجهون استغلالًا قانونيًا واجتماعيًا، نتيجة عدم تنظيم سوق العمل.(14)

5- نمط الترحيل القسري والإبعاد:

ضمن أنماط الهجرة غير الشرعية في ليبيا يَبرز الترحيل القسري والإبعاد الذي يكون بسبب السياسات الأمنية، أو حملات السلطات، حيث تقوم أجهزة الدولة أو السلطات المحلية باعتقال مجموعات من المهاجرين (ممن يعتبرون غير شرعيين) وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، أو مناطق أخرى بدون ضمانات قانونية أو حماية حقوق الإنسان وهذا الأسلوب يظهر في تقارير إعلامية موثوقة، تُظهر عمليات ترحيل واسعة لمهاجرين أفارقة عبر الصحراء، أو إلى دول الجوار، الأمر الذي يعد ممارسة قسرية، تتطلب تفسيرًا قانونيًا وسياسيًا أوسع في الإطار القانوني والسياسي للهجرة.(15)

في ضوء ما سبق، يتضح أن أنماط الهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد عام 2011 لا يمكن فهمها بمعزل عن التحولات السياسية والأمنية العميقة التي شهدتها الدولة الليبية، فقد أسهم انهيار مؤسسات الدولة، وتراجع سيادة القانون، وتنامي نفوذ المجموعات المسلحة غير الرسمية في تنويع أشكال الهجرة غير النظامية، لتشمل العبور المؤقت، والإقامة شبه الدائمة، والعمل غير النظامي، إلى جانب تصاعد خطير في أنشطة تهريب البشر والاتجار بهم، كما أن غياب سياسات وطنية موحدة لإدارة ملف الهجرة، في ظل الانقسام السياسي، جعل من ليبيا فضاءً مفتوحًا لتداخل المصالح غير المشروعة، مع معاناة إنسانية متزايدة للمهاجرين، وعليه، فإن معالجة هذه الأنماط المتعددة تقتضي مقاربة شاملة، لا تقتصر على البعد الأمني فقط، بل تشمل أيضًا إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز ضبط الحدود، وتنظيم سوق العمل، وضمان احترام حقوق الإنسان، بما يسهم في الحد من تداعيات الهجرة غير الشرعية على مسار الاستقرار السياسي في ليبيا.(16)

المطلب الثاني ـ العوامل السياسية والأمنية المفسرة لتنامي الهجرة غير الشرعية بعد 2011:

تُعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد 2011 نتيجة تراكمية لعوامل سياسية وأمنية مترابطة، ترتبط بالواقع السياسي الليبي المضطرب، عقب سقوط النظام السابق، فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة، وانقسام السلطات، وتعدد المراكز السياسية إلى تفشي الفوضى الأمنية، ما خلق بيئة خصبة لشبكات التهريب والمهاجرين غير النظاميين، وتشير الدراسات إلى أن هذه العوامل مجتمعة جعلت من ليبيا نقطة عبور رئيسة للمهاجرين الفارين من النزاعات في إفريقيا والشرق الأوسط، إذ لم تعد الدولة قادرة على تطبيق قوانينها، أو تنظيم حركة السكان بشكل فعال، كما أضاف استمرار

النزاعات المسلحة بعد الثورة بعداً لتفاقم ظاهرة الهجرة، إذ استغلت الجماعات المسلحة هذه الفوضى لتوسيع أنشطتها في التهريب، ويهدف هذا المطلب إلى تحليل هذه العوامل الأربعة الرئيسة: انهيار مؤسسات الدولة، الانقسام السياسي، وتعدد مراكز السلطة، وضعف السيطرة على الحدود، ودور النزاع المسلح .(17)

أولاً ـ تأثير انهيار مؤسسات الدولة :

بعد الثورة الليبية في فبراير 2011، شهدت الدولة انهياراً كبيراً في مؤسساتها الأمنية والسياسية، ما أثر بشكل مباشر على قدرتها في تنظيم ومراقبة الحدود، أدى هذا الانهيار إلى فراغ أمني شاسع، حيث أصبحت الإجراءات القانونية المتعلقة بالهجرة غير فعالة تقريباً، ونتيجة لذلك، كثرت شبكات التهريب، واستغل المهاجرون هذه الفوضى للوصول إلى ليبيا، والعبور نحو دول البحر المتوسط، وتشير دراسة الدبيب إلى أن انهيار مؤسسات الدولة أسهم بشكل رئيسٍ في خلق بيئة ملائمة لتنامي الهجرة غير النظامية، وأن إعادة بناء المؤسسات وترسيخ سيادتها يعد خطوة أساسية للحد من الظاهرة، كما بينت الدراسة أن فقدان الهيكل الأمني المركزي أضعف قدرة الدولة على فرض القانون، مما ساعد المهربين على توسيع نشاطهم دون مواجهة حقيقية، لذا فإن انهيار المؤسسات يعد العامل الأساس في فهم ظاهرة الهجرة في السياق الليبي.(18)

ثانياً ـ الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة:

أسهم الانقسام السياسي بعد 2011 وتعدد المراكز السياسية في إضعاف قدرة الدولة على السيطرة على أراضيها بالكامل، بما في ذلك مناطق الحدود وأدى وجود حكومات موازية وجماعات مسلحة متعددة، في الشرق والغرب والجنوب، إلى صعوبة تنفيذ إجراءات متجانسة للحد من الهجرة غير النظامية، وقد أظهرت الدراسات أن هذا الانقسام خلق فراغاً أمنياً، أتاح لشبكات التهريب العمل بحرية، كما أسهم في زيادة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، علاوة على ذلك، فقد أثر هذا الانقسام في شرعية الدولة ومصداقية مؤسساتها، ما جعل المراقبة الأمنية ضعيفة وغير فعالة، وبهذا الشكل، أصبح الانقسام السياسي عاملاً حاسماً في تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية، حيث إن غياب التنسيق بين السلطات المختلفة أدى إلى تعزيز الفوضى، وغياب الرقابة المركزية على الحدود .(19)

ثالثاً ـ ضعف السيطرة على الحدود:

إن تفاقم ضعف السيطرة على الحدود بعد انهيار المؤسسات، وتشتت السلطات، سهل مرور المهاجرين غير النظاميين عبر طرق غير رسمية، وأدى ذلك إلى توسع شبكات التهريب واستغلالها للطرق البرية والبحرية، بما في ذلك مناطق الساحل الليبي المطلة على البحر المتوسط، وتؤكد تقارير منظمة الهجرة الدولية (IOM) أن ليبيا أصبحت مركز مرور رئيسٍ للمهاجرين، نظراً لغياب الرقابة الأمنية، وانعدام آليات التنفيذ القانوني، كما أظهرت الدراسات أن ضعف السيطرة على الحدود جعل الدولة عاجزة عن مواجهة تهريب البشر وتهديدات الهجرة غير النظامية، وهو ما أثر في الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، ويضيف ضعف الرقابة الحدودية بعداً للعوامل السياسية، حيث يترتب على ذلك ضغط كبير على مؤسسات الدولة ومواردها .(20)

رابعاً ـ دور النزاع المسلح في جعل ليبيا بيئة جاذبة للهجرة غير النظامية:

استمر النزاع المسلح في ليبيا بعد 2011 في خلق بيئة عدم استقرار أمني، حيث أدى تنافس الجماعات المسلحة على السيطرة إلى تعطيل مؤسسات الدولة وفقدانها القدرة على فرض القانون، واستغلت شبكات التهريب هذه الفوضى لتوسيع أنشطتها، مستفيدة من الفراغ الأمني في مناطق النزاع، وتشير التحليلات إلى أن استمرار النزاع جعل ليبيا أكثر جاذبية لشبكات التهريب مقارنة بدول أكثر استقراراً، حيث تمكنت شبكات التهريب من استغلال ضعف الدولة في ضبط الحدود وفرض السياسات. كما بينت الدراسات أن النزاع المسلح أسهم في تحويل بعض المدن والموانئ الليبية إلى نقط عبور للمهاجرين، مما أثر على الاستقرار السياسي المحلي، وزاد من التحديات أمام الدولة للسيطرة على الوضع .(21)

يمكن الاستنتاج أن العوامل السياسية والأمنية بعد 2011 وانهيار مؤسسات الدولة، الانقسام السياسي وتعدد مراكز السلطة، ضعف السيطرة على الحدود، واستمرار النزاع المسلح - قد أوجدت بيئة ملائمة لتنامي الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وتشير بعض الدراسات العلمية إلى أن معالجة هذه العوامل، يكون بتعزيز سيادة الدولة، وتوحيد مؤسساتها، وتحسين الرقابة على الحدود، وبذلك تترسخ خطوة جوهرية للحد من الهجرة غير النظامية، وتحقيق الاستقرار السياسي المستدام .

المبحث الثاني ــ تحديات الهجرة غير الشرعية أمام تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا:

المطلب الأول ـ التحديات الأمنية والسياسية الداخلية:

أولًا: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي:

تُظهر البيانات الحديثة أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا أصبحت ظاهرةً يشكل وجودها تحديًا مباشرًا للأمن الداخلي، إذ بلغ عدد المهاجرين غير النظاميين في ليبيا - وفق أحدث تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة في فبراير 2025 - ما يقارب 858,604 مهاجرًا من نحو 46جنسية مختلفة.(22) وهو رقم يوضح مدى الضغوط على البنى الأمنية، والمؤسسات الحكومية في البلاد.

إن وجود هؤلاء المهاجرين في مدن مثل طرابلس، ومصراتة، وبنغازي ألقى بضغط كبير على قدرات الأجهزة الأمنية المحدودة، إذ اضطرت للتعامل مع ملف معقد، يتطلب موارد بشرية ولوجستية كبيرة للغاية، وتشير التقارير إلى أن النسبة الأكبر من هؤلاء المهاجرين تتركز في المناطق الساحلية، التي تعد نقطة عبور رئيسة نحو أوروبا، مما يجعل مهمة التفتيش والمراقبة الحدودية أكثر صعوبة، ويضع ضغطًا إضافيًا على الأمن الداخلي، هذا الضغط لم يقتصر على الأعداد فقط، بل امتد أيضًا إلى ظهور جريمة منظمة متعلقة بالتهريب، والابتزاز، والسرقات المرتبطة بالتدفق الكبير وغير المنظم للمهاجرين، ما يعزز بيئة عدم الاستقرار الأمني.

وتشير البيانات إلى أن 78% من المهاجرين هم من الذكور البالغين، بينما شكل النساء والأطفال 22 %، مما يوضح الحاجة لتدخلات أمنية واجتماعية متخصصة، للتعامل مع هذه الفئات المختلفة، كما أسهمت زيادة أعداد المهاجرين في المدن الكبرى في الضغط على البنى التحتية والخدمات العامة، ما أدى إلى توترات بين السكان المحليين والمهاجرين، وزيادة شعور السكان بعدم الأمان، وتشير الدراسات إلى أن هذا الوضع انعكس على فاعلية أجهزة الأمن، التي اضطرت لتقسيم جهودها بين التعامل مع المهاجرين، وملفات أمنية أخرى، ما قلل من قدرتها على حماية المجتمع بشكل فعال. وعليه، تظهر هذه الأرقام والأوضاع الميدانية أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد ظاهرة بشرية أو اقتصادية، بل أصبحت عاملًا أساسيًا يؤثر في الأمن الداخلي والاستقرار السياسي في ليبيا.(23)

ثانيًا ـ علاقة الهجرة غير الشرعية بانتشار الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة:

ترتبط الهجرة غير الشرعية في ليبيا بشكل وثيق بظواهر الجريمة المنظمة، وانتشار الجماعات المسلحة غير الرسمية، وهو ارتباط لا يمكن فصله عن الانهيار الأمني والسياسي، الذي شهدته البلاد منذ 2011 وتشير تحليلات وبرامج مهاجرين مثل Mixed Migration Centre إلى أن شبكات التهريب لا تعمل بمعزل عن المواطنين المحليين، بل تتعاون في كثير من الأحيان مع جماعات مسلحة أو عصابات قادرة على تأمين طرق العبور ومحطات الاحتجاز غير الرسمية. هذه الجماعات تعمل في تجارة التهريب والاتجار بالبشر، لتحقيق مكاسب مالية، ما يجعل من الهجرة غير الشرعية جزءًا من الاقتصاد غير الرسمي، الذي يدعم أطرافاً لا يخضعون للرقابة القانونية، وتشير الأدلة أيضًا إلى أن مناطق وجود الجماعات المسلحة تشهد ارتفاعًا في معدلات الانتهاكات الأمنية، وذلك بسبب ارتباط بعض هذه الجماعات بأنشطة التهريب والاحتجاز القسري للمهاجرين، الذين يتم استغلالهم ماليًا أو جسديًا، وقد لاحظ الباحثون أن وجود مثل هذه الشبكات يعقّد جهود مكافحة الجريمة المنظمة داخل البلاد، إذ لا يمكن مواجهة تهريب المهاجرين من دون تفكيك العلاقة بين هذه الشبكات والعناصر المسلحة المتحالفة معها، ما يعكس تأثيرًا عميقًا للهجرة غير الشرعية على المشهد الأمني الداخلي، ويُظهر كيف يمكن لمشكلة واحدة أن تتشعب إلى كثير من التحديات الأمنية.(24)

ثالثًا- تأثير الهجرة غير الشرعية على شرعية الدولة وقدرتها على فرض القانون:

أثرت الهجرة غير النظامية سلبًا على قدرة الدولة الليبية على فرض القانون، حيث عجزت مؤسسات الدولة عن السيطرة على تدفق المهاجرين وتنظيم تحركاتهم، ما قلل من شرعية الدولة في أعين المواطنين والمجتمع الدولي، وقد أظهرت الدراسات القانونية والأمنية أن اعتماد الدولة على الحلول المؤقتة، مثل: حملات الاعتقال والترحيل، بدون إطار تشريعي واضح، أسهم في زيادة الانتقادات المحلية والدولية تجاه أداء مؤسسات الدولة، كما أن غياب سياسة وطنية موحدة للتعامل مع الهجرة جعل من المستحيل الحفاظ على سيادة القانون في مختلف المناطق، ما أتاح للجهات غير الخاضعة لسلطة الدولة والجماعات المسلحة غير النظامية فرض نفوذها، وهو ما أدى إلى تراجع الثقة في قدرة الدولة على إدارة الملف الأمني والسياسي، ويشير الباحثون إلى أن هذه العوامل مجتمعة تسببت في تعقيد عملية بناء الدولة، وإضعاف جهود تحقيق الاستقرار السياسي بعد 2011.(25)

رابعًا ـ إرباك عمل المؤسسات الأمنية والسياسية:

شكلت الهجرة غير الشرعية تحديًا كبيرًا أمام المؤسسات الأمنية والسياسية في ليبيا، إذ اضطرّت للتعامل مع ملف معقد يجمع بين الأبعاد الأمنية والإنسانية والسياسية، وفي ظل الانقسام السياسي وتعدد السلطات، غابت رؤية وطنية متكاملة لإدارة هذا الملف، ما أدى إلى تضارب في الصلاحيات وضعف التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، كما استنزفت عمليات مراقبة المهاجرين والحدود قدرات المؤسسات، ما قلل من قدرتها على التركيز على مهامها الأساسية في حفظ الأمن والاستقرار، وتشير الدراسات إلى أن هذا الإرباك أسهم في تعطيل الإصلاح الأمني وبناء الدولة، إذ وجدت المؤسسات نفسها في صراع مستمر مع تحديات لم تكن مجهزة للتعامل معها، سواء من حيث الموارد البشرية، أو الخبرة التنظيمية، أو الدعم اللوجستي.

ومن هنا، يصبح من الواضح أن الهجرة غير النظامية لم تكن مجرد ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية، بل كانت أحد العوامل المؤثرة مباشرة في ضعف أداء المؤسسات الأمنية والسياسية وتعطيل جهود الاستقرار.(26)

تشير الدراسات إلى أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد 2011 تمثل تهديدًا مركبًا للأمن الداخلي والاستقرار السياسي، فهي تزيد من الضغط على الأجهزة الأمنية، وتربط بين التدفقات البشرية والجريمة المنظمة والجماعات المسلحة، كما تؤثر سلبًا على شرعية الدولة، وقدرتها على فرض القانون، وتؤدي إلى إرباك عمل المؤسسات الأمنية والسياسية، ومن ثم، تتطلب معالجة هذه الظاهرة سياسات متكاملة لإصلاح المؤسسات، وتفعيل الرقابة على الحدود، وتطوير قدرات الأجهزة الأمنية لتحقيق استقرار سياسي وأمني دائم.(27)

المطلب الثاني ـ التحديات المؤسسية والخارجية أمام تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا والمقترحات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تواجه الدولة الليبية منذ عام 2011 تحديات مؤسسية جذرية تتمثل في هشاشة المؤسسات الرسمية، وضعف التنسيق بينها، وتعدد مراكز السلطة، وهو ما انعكس على قدرة الدولة على فرض سيادتها وضمان الأمن والاستقرار، وقد أسهم الانقسام السياسي والصراع بين مختلف الأجسام التنفيذية والتشريعية في إضعاف فاعلية المؤسسات، وتراجع قدرتها على تخطيط طويل المدى وإدارة الموارد بكفاءة، ويظهر تحليل الواقع الليبي أن هذه التحديات المؤسسية ليست مجرد قصور إداري، بل تعكس أزمة بنيوية مرتبطة بالشرعية، والحوكمة، والقدرات المؤسسية، وعلاقة الدولة

بالفاعلين غير الرسميين، وهو ما يستوجب دراسة هذه الأبعاد بشكل مفصل، لفهم مُعَوقات الاستقرار السياسي.(28)

انطلاقًا من ذلك، يمكن تناول أبرز التحديات المؤسسية التي تواجه ليبيا على النحو الآتي:

أولا ـ أزمة الشرعية المؤسسية:

تُعد أزمة الشرعية المؤسسية من أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية، إذ تعاني المؤسسات الرسمية من ضعف الاعتراف بها كمراكز سلطة شرعية قادرة على اتخاذ القرارات الملزمة. ويعود ذلك أساسًا إلى غياب دستور دائم، ينظم عمل المؤسسات، ويوضح صلاحياتها ويحدد أطر اتخاذ القرار، كما أن تعدد الأجسام السياسية المتنافسة على المشروعية في المرحلة الانتقالية أدى إلى خلق حالة من التضارب، وعدم الالتزام بالقرارات الرسمية، ما أثر في قدرة المؤسسات على فرض القانون واستعادة ثقة المجتمع في الدولة، وتؤكد الدراسات أن معالجة أزمة الشرعية المؤسسية يمثل شرطًا أساسا لإعادة بناء دولة قادرة على إدارة الموارد السياسية بفعالية.(29)

ثانيا ـ تعدد مراكز السلطة وازدواجية المؤسسات:

يمثل تعدد مراكز السلطة داخل الدولة الليبية أحد أبرز مظاهر الضعف المؤسسي، حيث توجد هيئات تنفيذية وتشريعية متوازية، تتنافس على النفوذ، وتتنازع على الصلاحيات، وقد أدى هذا الوضع إلى شلل في التنسيق بين الأجهزة الرسمية، وعجز الدولة عن وضع سياسات واضحة وموحدة، وعلاوة على ذلك، يعاني المواطنون من عدم القدرة على تحديد المسؤوليات، مما يزيد من الفجوة بين الدولة والمجتمع، ويضعف فاعلية القرارات، وتشير الدراسات إلى أن ازدواج المؤسسات يعد أحد أهم الأسباب التي تعرقل مسارات صنع القرار، وتحد من استقرار الدول الانتقالية.(30)

ثالثا ـ هشاشة البناء المؤسسي في السياق الانتقالي:

تتسم المؤسسات الليبية بالهشاشة البنيوية، نتيجة ضعف البناء المؤسسي في مرحلة الانتقال السياسي، حيث لم تتطور آليات واضحة لإدارة السياسات الوطنية على المدى الطويل، ويبرز هذا الضعف في صعوبة وضع استراتيجيات مستديمة وتنفيذ برامج طويلة المدى، الأمر الذي يجعل المؤسسات عرضة للصراعات الداخلية، وتغير الأولويات السياسية، كما تشير الدراسات إلى أن عدم الاستقرار الإداري، والفجوات في الهياكل التنظيمية يسهم في تراجع القدرة على إدارة الأزمات، ويضعف من فاعلية الدولة في تحقيق أهدافها.(31)

رابعا ـ ضعف الحوكمة والقدرات الإدارية:

تعاني المؤسسات الرسمية الليبية من قصور واضح في القدرات الإدارية والفنية، نتيجة نقص العناصر البشرية المؤهلة، وضعف نظم التخطيط والمتابعة، وغياب آليات فعالة للرقابة والمساءلة، وقد أدى هذا النقص إلى تدني مستوى الأداء المؤسسي، وانتشار أنماط إدارة غير رشيدة، مما أثر بشكل مباشر في ثقة المواطنين بالدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، وتشير الدراسات إلى أن تعزيز الحوكمة المؤسسية يُعد من العوامل الرئيسة لتمكين الدولة من إدارة الموارد وتحقيق الاستقرار السياسي.(32)

خامسا ـ اختلال العلاقة بين المؤسسات الرسمية والفاعلين غير الرسميين

أدى ضعف سيطرة الدولة على أدوات القوة إلى بروز فاعلين غير رسميين، ولا سيما الجماعات المسلحة غير النظامية، التي أثرت بشكل مباشر على استقلال المؤسسات الرسمية، وقدرتها على أداء وظائفها السيادية، ويجعل هذا الاختلال من الصعب على المؤسسات الرسمية فرض القانون، وتطبيق السياسات بشكل متكامل، كما أنه يحد من قدرتها على ضمان الأمن والاستقرار السياسي، وتشير الدراسات إلى أن معالجة هذه العلاقة تتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة، بطريقة تكفل سيادتها على جميع الفاعلين.(33)

سادسا ــ أزمة الثقة بين المجتمع والمؤسسات:

تزداد حدة التحديات المؤسسية في ليبيا، بفعل تراكم أزمة الثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية، إذ يؤدي ضعف الأداء المؤسسي، وتضارب القرارات إلى تراجع المشاركة السياسية، وعدم الالتزام بالقوانين، ويؤكد البحث أن استعادة الثقة بين المجتمع والدولة تمثل خطوة رئيسية لترسيخ الشرعية السياسية، وتحقيق الاستقرار، إذ بدونها تبقى الدولة عرضة للانقسامات والصراعات المستمرة.(34)

يتضح من التحليل السابق أن التحديات المؤسسية التي تواجه الدولة الليبية تشكل عائقًا بنيويًا مركزيًا أمام تحقيق الاستقرار السياسي، إذ لا تقتصر هذه التحديات على مظاهر الخلل الإداري أو التنظيمي، بل تعكس أزمة عميقة في بنية الدولة الانتقالية ذاتها، فأزمة الشرعية، وتعدد مراكز السلطة، وهشاشة البناء المؤسسي، وضعف الحوكمة، واختلال العلاقة مع الفاعلين غير الرسميين، إلى جانب أزمة الثقة المجتمعية، تشكل منظومة مترابطة من الإشكالات التي تغذي بعضها بعضًا، وتعيد إنتاج حالة عدم الاستقرار بشكل مستمر.

كما يُبرز هذا الواقع أن غياب مؤسسات موحدة وفعالة يحول دون قدرة الدولة على صياغة سياسات عامة متماسكة، سواء في مجال الأمن، أو التنمية، أو إدارة ملف الهجرة غير الشرعية، إذ تصبح المؤسسات عاجزة عن ضبط الحدود، وتفكيك شبكات التهريب، وتوفير بدائل اقتصادية واجتماعية تحد من دوافع الهجرة، وبالتالي، فإن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا لا يمكن فصلها عن مسار إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، على أسس من الشرعية والحوكمة الرشيدة.

وعليه، فإن تحقيق الاستقرار السياسي يظل مرهونا بإصلاح مؤسسي شامل، يركز على توحيد مراكز السلطة، وتعزيز القدرات الإدارية، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الثقة والمساءلة، ومن دون هذا المسار الإصلاحي، ستبقى التحديات المؤسسية عاملًا معوقا لأي جهود داخلية أو خارجية تستهدف الحد من الهجرة غير الشرعية أو تحقيق استقرار سياسي دائم في ليبيا.

المقترحات والسياسات المقترحة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية: (35)

1- المصادقة على اتفاقية المهاجرين الصادرة عام 1951م

2- مراقبة مراكز الحجز الطوعية وغير الطوعية وتفتيشها وتوفير الإمكانيات اللازمة بها .

3 توظيف وسائل الإعلام، وخاصة القنوات الفضائية، وشبكة المعلومات الدولية لبيان خطورة الهجرة غير الشرعية، وما يتعرض له المهاجرون غير الشرعيين من مشاكل، وظروف صعبة تصل إلى حد الموت.

4- دعم حرس الحدود بكل الإمكانيات اللازمة، ورفع مرتباتهم، وصرف علاوات تمييز، والعمل على تثقيفهم وتوعيتهم بخطورة عملهم، وأهمية ما يقومون به لصالح وطنهم، مع بناء شبكة مراقبة الكترونية أرضية، وتفعيلها، وتفعيل مراقبة الحدود من الجو.

5-تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات، لتفكيك الشبكات السرية العاملة في إطار الهجرة غير الشرعية.

6-محاربة الهجرة غير الشرعية، من خلال مواجهة الأسباب والمنابع التي تعود إليها، والتي يغلب عليها شروط الفقر، وازدياد الفوارق، وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة، ومن ثم لا مفر من سياسة إنمائية أو استراتيجية اقتصادية واجتماعية، تؤدي إلى خلق فرص العمل، واحترام الكرامة الإنسانية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد 2011 تمثل ظاهرة متعددة الأبعاد، تجمع بين الأسباب السياسية، والأمنية، والاقتصادية، وتنعكس بشكل مباشر على الاستقرار السياسي، والأمني، والاجتماعي للدولة، وقد أظهرت الدراسة أن انهيار مؤسسات الدولة، والانقسام السياسي، وضعف السيطرة على الحدود، واستمرار النزاع المسلح، جميعها عوامل رئيسة جعلت ليبيا نقطة جذب للمهاجرين غير الشرعيين، وأسهمت في توسع شبكات التهريب والجريمة المنظمة، كما بينت الدراسة أن هذه الظاهرة لم تؤثر فقط على المهاجرين أنفسهم، بل شكلت تهديدًا حقيقيًا لقدرة الدولة على فرض القانون، وأدت إلى إرباك المؤسسات الأمنية والسياسية وتقويض ثقة المواطنين في الدولة، ومن هذا المنطلق، توصلت الدراسة إلى أن معالجة الهجرة غير الشرعية تتطلب نهجًا متكاملًا، يشمل الإصلاح المؤسسي، والتدعيم الأمني، والسياسات التنموية، وحماية حقوق الإنسان، مع تكامل الجهود المحلية والإقليمية والدولية، لضمان استقرار سياسي وأمني مستديم في ليبيا.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تبيّن طبيعة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وتحديات تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا بعد عام 2011، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

1- الهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد 2011 ترتبط مباشرة بالانهيار الأمني والسياسي للدولة، ما خلق بيئة خصبة لتوسع شبكات التهريب والجريمة المنظمة.

2- الانقسام السياسي، وتعدد مراكز السلطة أعاق قدرة الدولة على تطبيق السياسات الأمنية الموحدة، ومراقبة الحدود، وأسهم في زيادة تدفق المهاجرين غير النظاميين.

3- ضعف الرقابة على الحدود البرية والبحرية والجوية أدى إلى استغلال الفاعلين غير الرسميين والفوضى الأمنية لتهريب البشر والعمل غير القانوني.

4- استمرار النزاع المسلح داخل البلاد جعل بعض المناطق ملاذًا للمهاجرين، وشبكات التهريب، ما زاد من تعقيد المشهد الأمني والاجتماعي.

5- الهجرة غير الشرعية أثرت في شرعية الدولة، وقدرتها على فرض القانون، وأدت إلى إرباك المؤسسات الأمنية والسياسية، وزيادة الضغوط على البنى التحتية والخدمات العامة

6-غياب استراتيجيات شاملة لمعالجة الهجرة أسهم في استمرار الظاهرة، وتفاقم آثارها في الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1- إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، وترسيخ سيادتها لضمان قدرة الأجهزة الحكومية على فرض القانون، وإدارة ملف الهجرة غير الشرعية بفاعلية.

2- تطوير آليات دقيقة لمراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية، للحد من دخول المهاجرين بطرق غير قانونية، وتأمين سلامة المجتمع المحلي.

3- اعتماد استراتيجية وطنية شاملة، تتضمن الجوانب الأمنية والقانونية والاجتماعية والتنموية، لمعالجة ظاهرة الهجرة بشكل متكامل ودائم.

4- رفع قدرات الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية من خلال تدريب العناصر البشرية وتوفير الموارد اللازمة لتفكيك شبكات التهريب والجريمة المنظمة.

5- معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الشباب إلى الهجرة في دول المنشأ عبر برامج تنموية مستديمة تخلق فرص عمل، وتقلل الفقر والبطالة.

6- إعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة، عبر سياسات شفافة، وفعالة، تشجع المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وتضمن الالتزام بالقوانين.

7-العمل على تطوير التعاون الإقليمي والدولي، مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لتبادل المعلومات، ووضع خطط مشتركة لتفكيك شبكات التهريب العابرة للحدود.

8- ضمان حماية حقوق المهاجرين الإنسانية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، بما يحقق التوازن بين الأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية.

9- تفعيل وتطبيق القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال مراجعة نصوصه لتقوية الإجراءات القانونية والعقابية، ومواكبتها للواقع الراهن، وضمان تكامل تنفيذ هذا القانون مع السياسات الوطنية، لمكافحة التهريب وحماية الأمن القومي.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــــــــع:

1-الورفلي علي عمر علي، "الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على ليبيا" دراسة بعد الثورة الليبية 2011، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد،3 ، العدد 1، سنة النشر،2025، مسترجع من: https://aajsr.com/index.php/aajsr/article/view/311?utm_source=chatgpt.com

2- جاب الله، رضوان سعد حمد.، "تنظيم الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي، دراسة مقارنة مع القواعد الدولية والإقليمية" ، المجلد 14، العدد 87، سنة النشر: 2024، مسترجع من: https://mjle.journals.ekb.eg/article_342189.html?utm_source=chatgpt.com

3-المنظمة الدولية للهجرة (IOM). (2022). World Migration Report 2022. Geneva: IOMK مسترجع من:
https://publications.iom.int/system/files/pdf/Global-Migration-Indicators-2021_0.pdf?utm_source=chatgpt.com
تم الوصول اليه: 30-12-2025، الساعة 5:16 م

4-البليعزي مصطفى أحمد سالم، "مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه"، دراسة تحليلية لحالة ليبيا بعد 2011، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، المجلد 25، العدد 25، سنة النشر 2025، مسترجع من:
https://www.stcrs.com.ly/hcsj/docs/volumes/Political%20Stability%20Libya.pdf?utm_source=chatgpt.com

5- المنظمة الدولية للهجرة [IOM]، 2021، مسترجع من:
https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789292680763?utm_source=chatgpt.com
تم الوصول اليه: 31-12-2025، الساعة 6:20 م.

6- بوالطمين دلال، " الهجرة غير الشرعية: مقاربة مفاهيمية وإنسانية" المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، المجلد 9، العدد 1، سنة النشر: 2025 ، ص 480-481، مسترجع من: https://asjp.cerist.dz/en/article/270096

7- صلاح مصطفى الأمين، " الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالتحولات الديمغرافية في ليبيا" مجلة الأستاذ، العدد 29، سنة النشر: 2025 ، ص 103، مسترجع من: https://uotpa.org.ly/alostath/index.php/alostath/article/view/442?utm_source=chatgpt.com

8- محمد محمد الأمين الخليل،" جنوب غرب ليبيا وتداعيات الهجرة غير الشرعية: إقليم فزان نموذجا"، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، سنة النشر:2025، ص 9، مسترجع من:

9- إسراء الهادي بلقاسم، شذى أحمد الهادي، "الهجرة غير الشرعية كمتغير مؤثر في مسار الاستقرار السياسي الليبي بعد 2011" ، مجلة جامعة الزيتونة للبحث العلمي، المجلد 1، العدد 37، سنة النشر: 2025، ص440-441 ،مسترجع من:
https://journal.ziu--university.net/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9%

10- Eaton, T. (2025). How conflict in Libya facilitated transnational expansion of migrant smuggling and trafficking. Chatham House مسترجع من:

https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789292680763?utm_source=chatgpt.com
تم الوصول اليه: 15-12-2025 الساعة 12 ص.
11- Eaton, T. (2025). How conflict in Libya facilitated transnational expansion of migrant smuggling and trafficking, Chatham House مسترجع من: https://www.chathamhouse.org/2025/02/how-conflict-libya
تم الوصول اليه: 20-12-2025، الساعة 11 ص.
12- شبيك سعاد فرج علي، "الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، دراسة تحليلية" مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي ، كلية الآداب، العدد55، سنة النشر: 2023 ص 114 إلى 143،مسترجع من: https://journals.uob.edu.ly/index.php/JOFOA/article/view/4612?utm_source=chatgpt.com
13- فكيري شهرزاد،" ليبيا بين تهريب الأشخاص والهجرة السرية" الواقع والمخاطر، مجلة الدراسات حول القاعدة القانونية، المجلد 2، العدد 2، ص 219–242، سنة النشر، 2018، مسترجع من: https://asjp.cerist.dz/en/article/141947?utm_source=chatgpt.com
14- المفترش، علي عبدالله محمد، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على المجتمع الليبي" دراسة اجتماعية واقتصادية، مجلة علوم التربية، المجلد 3، العدد3، سنة النشر، 2023، ص61، مسترجع من: https://educational%E2%80%91sciences%E2%80%91journal.lacts
15- International Organization for Migration (IOM), Libya Displacement Tracking Matrix (DTM Report, 2025 مسترجع من: https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/Migrant%20Report%20R58%20July%202025.pdf?iframe=true&utm_source=chatgpt.com
16- المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "تقرير الهجرة في ليبيا" الاتجاهات والتحديات بعد 2011، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، طرابلس، سنة النشر 2022، مسترجع من: https://dtm.iom.int/report-product-series/migrant-report?utm_source=chatgpt.com
17- الدبيب، عبد السلام أحمد محمد "الهجرة غير الشرعية كأحد مهددات الأمن القومي الليبي منذ عام 2011" المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد3، العدد1، سنة النشر2025، ص 412-413 مسترجع من: https://ljcas.ly/index.php/ljcas/article/view/88?utm_source=chatgpt.com
18- المرجع نفسه، الدبيب عبد السلام أحمد محمد، ص412-443
19- مرجع سابق ، الورفلي، علي عمر علي، ص 13-29
20- الكوني طه، "الهجرة غير الشرعية في ليبيا" مقاربة قانونية وأمنية لفهم السياق واقتراح الحلول، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، سنة النشر، 2025، مسترجع من: https://dujhss.uod.edu.ly/ojs/index.php/dujhss/ar/article/view/71?utm_source=chatgpt.com
21- الكيلاني سعيد عمار محمد، "الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا" دراسة بين التأصيل والأسباب، مجلة شروس، المجلد 5، العد 2، سنة النشر، 2024، مسترجع من:

https://journ.nu.edu.ly/index.php/sharws/article/view/76?utm_source=chatgpt.com
22- International Organization for Migration (IOM). (2025). Libya DTM Migration Report – January–February 2025. مسترجع من:
https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_Libya_R57_Migrant_Report%20-%20Final.pdf
تم الوصول اليه: 27-12-2025، الساعة: 1م.
23- مرجع سابق الورفلي، علي عمر علي، مرجع سابق، ص13-29
24- Mixed Migration Centre. (2021). Mixed Migration and Migrant Smuggling in Libya. Geneva, Switzerland: MMC Publications. Retrieved from مسترجع من:
https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_Libya_R57_Migrant_Report%20-%20Final.pdf
تم الوصول اليه: 28-12-2025، الساعة: 2 م.
25- مرجع سابق، الكوني طه المختار معيوف ،ص45-50
26- مرجع سابق، الكيالني محمد ،ص33-38
27- De Haas, H. (2014). Migration Theory: Quo Vadis? International Migration Review
مسترجع من:
https://dukespace.lib.duke.edu/bitstreams/43e2b210-20ff-46ad-bf3a-b4b2b206558c/download
تم الوصول اليه: 29-12-2025، الساعة 6 م.
28- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير حول الوضع السياسي والمؤسسي في ليبيا، الأمم المتحدة، طرابلس، 2020، ص 12–15، مسترجع من:
https://digitallibrary.un.org/record/4069483?utm_source=chatgpt.com
29- محمد عمارة سريبة، "تحديات بناء دولة المواطنة في ليبيا بعد 2011"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد، 12، العدد 2، سنة النشر، 2025 ، ص 178–202، مسترجع من:
https://journals.misuratau.edu.ly/eps/ojs/index.php/eps/article/view/356
30- الزرقاني إبراهيم علي، "الأوضاع الاجتماعية والسياسية في ليبيا ما بعد التدخل الدولي عام 2011"، مجلة البحوث الأكاديمية، المجلد 29 العدد 2 ، سنة النشر 2025، ص 94–104، مسترجع من:
https://lam-journal.ly/index.php/jar/article/view/1245
31- الوحيشي علي، "تحديات حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11 ، العدد 2، سنة النشر 2025، ص 74–88، مسترجع من:
https://asjp.cerist.dz/en/article/270480
32- والي طه محمد، "إشكاليات بناء الدستور في ليبيا ما بعد 2011"، مؤتمر كلية الاقتصاد والتجارة، سنة النشر، 2021، ص 221–240، مسترجع من:
https://conf.asmarya.edu.ly/index.php/2ISCFEC/article/view/216

33- الجندي محمد مصباح ،عون ناصر عبدالله، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا" قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 11 العدد 1،سنة النشر، 2025، ص 84–105، مسترجع من:
https://afaq.elmergib.edu.ly/index.php/afaq/article/view/239
34- محمد عمارة سريبة، مرجع سابق، ص 180–182.
35- علي عبد الله محمد المفترش،" الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي" مجلة علوم التربية، الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس، العدد 3، سنة النشر، 2019، ص97-98، مسترجع من:
https://educational-sciences-journal.lacts.org.ly/esj/index.php/esj/article/view/79